الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة ، نقول مهما كتبنا ومهما تحدثنا عن موضوع رسم السياسة العامة في الدولة، فلن نستطيع أن نوفيه حقه، وذلك للعديد من الاعتبارات في مقدمتها : تشعب الموضوع من حيث الدراسة لأنه يشمل جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية للمجتمع، وثانيها : أنّ موضوع السياسة العامة موضوع متعدد المداخل والنظريات بالإضافة الى مشاركة العديد من الأطراف والفواعل في صياغته.

لكن على الرغم من هذا فإنّ هذه المهمة تبقى مهمة الجميع ، جميع فواعل ومكونات وأطراف الدولة، الرسمية منها وغير الرسمية، للوصول في نهاية المطاف الى تحقيق قاعدة التوازن بين المصالح والجماعات، هذه القاعدة التي عادة لا تكون عادلة مائة بالمائة ولكنها

القاعدة المعمول بها عالميا، فالكفة تارة ترجح لأجهزة الدولة، وتارة أخرى لأجهزة القطاع الخاص ورجال الاعمال والشركات المتعددة الجنسيات وتارة أخرى الى منظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان والبيئة، ولهذا نجد بانّ قاعدة رسم السياسات العامة في الدولة تخضع لمثل هذه الاعتبارات والصراعات.

وكما قال انصار نظرية القوة والاتجاه الواقعي بأنّ الصراع هو الذي يحرك العلاقات الدولية وهو الذي يؤدي الى التغير في بيئة النظام العام للدولة، ولولا هذا الصراع والنزاع في بعض الاحيان لما كانت هناك فاعلية للعلاقات الدولية، وعلى هذا الاساس فإننا في مجال رسم السياسات العامة نجد انّ الكفة تميل بين الحين والاخر لطرف من هاته الاطراف .